

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Youm 7
DATE:	11-May-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	150,000
TITLE :	MoH: MPs attack treatment system because we rejected their demands
PAGE:	03
ARTICLE TYPE:	MoH News
REPORTER:	Waleed Abel Salam

«الصحة»: هجوم النواب على منظومة العلاج بسبب رفضنا طلباتهم مدير المجالس المتخصصة: «الميكنة» قطعت الطريق على وسطاء السبوبة.. ونقدم خدمات طبية لـ 45% من المصريين

انتخابية لجميع الأصوات، يعنى استقلال آلام المرضى والتجارة بها لحصد أصوات انتخابية، وكشف الدكتور حامد عن أن مبرراته العلاج على نفقة الدولة 2.7 مليار جنيه تصرف بأهملها على علاج المرضى غير القادرين، كما حددها القانون، في حين أن ميزانية التأمين الصحي تبلغ 8.2 مليار جنيه يصرف منها 1.2 مليار على علاج المرضى، و7 مليارات جنيه تنفق على الأجور والمزونات للعاملين بالتأمين.

يذكر أن برامج العلاج على نفقة الدولة تغطي أكثر من 45% من المصريين كنظام علاجي، ويتم إصدار أكثر من 2 مليون قرار علاج سنوياً، كما أنه تمت إضافة خطوط علاجية لأول مرة في علاج الأورام والجراحات والأمراض الجلدية وعملية زرع الكلى والكبد وأمراض الدم.



وأضاف مدير منظومة العلاج على نفقة الدولة، أنه يعمل وفق نظم يحميها القانون والفسفور، ولا تقبل التلاعب والاختراق من جانب النواب باستلام القرار بشكل مباشر أو وساطتهم، لافتاً إلى أن الشبكة الإلكترونية القومية للعلاج على نفقة الدولة تضم أكثر من 1000 مستشفى به جميع الخدمات العلاجية تمت ميكنتها لضرب الوساطة بكل أشكالها، وأوضح أن إلغاء منظومة العلاج على نفقة الدولة مرهون باكتساب تطبيق وتعميم منظومة التأمين الصحي الشامل التي سيتمتع فيها المواطن غير القادر بخدمة صحية متميزة.

وأشار الدكتور حامد إلى أن بعض النواب مغدوحي الضمور في عام 2010 كانوا يستغلون استصدار قرارات العلاج على نفقة الدولة بشكل مباشر من المجالس أو عبر وسطائهم كسبوبة

كتب - وليد عبدالسلام

كشف الدكتور تامر حامد، رئيس المجالس الطبية المتخصصة المسؤولة عن برامج العلاج على نفقة الدولة بوزارة الصحة، سر هجوم لجنة الصحة بالبرلمان على منظومة العلاج على نفقة الدولة، واتهامها بالفساد والفساد.

وأكد الدكتور تامر لـ «الهرم» السابع، أن السر وراء الهجوم رفضنا استلام قرارات علاج للمواطنين بشكل مباشر من نواب كثيرين لما يمثل ذلك من مخالفة للقانون، وأشار إلى أن تطبيق القانون بالتعامل مع المرضى مباشرة بقطع الطريق على الوسطاء الذين يستغلون المرضى في الحصول على مبالغ مالية مقابل إنهاء قرارات العلاج التي تصدر بشكل طويهي لأي مريض خلال 48 ساعة على أقصى التقديرات.